

(٢) الصورة موضوع البحث (الفرضية)

(١-٢) تحديدها :

يجوز لوسائل الإنتاج (آلة ، عقار ، ...) ، أي الأصول الثابتة التي تقبل الإجارة ، أن تشترك بحصة من الربح ، أو من الناتج (الزرع ، الثمر ، الكسب) ، وتبقى مملوكة لصاحبها ، فهي على ضمانه ، فما يصيبها من زيادات في قيمتها الرأسمالية فهي له ، وما يطرأ عليها من نقصان في قيمتها الرأسمالية ، بما في ذلك الاهتلاك العادي (نتيجة الاستعمال) ، أو الفني (نتيجة ابتكارات جديدة) ، فإنما يقع عليه .

ويمكن لصاحبها الخيار بين صيغتين في حال الخسارة :

١- أن لا يشترك في الخسارة :

وبهذا تكون نسبته في الربح أقل مما لو كان مشتركاً في الخسارة ، وأعلى من الأجر المقطوع لما في المشاركة من مخاطرة . ولا يقال هنا إن الشريك معفى من الخسارة تماماً ، فهو وإن كان معفى من خسارة الشركة ، إلا أنه مسؤول عن خسارة الحصة المقدمة ، إذا هلك أو نقصت قيمتها في السوق .

٢- أن يشترك في الخسارة

وعندئذ تكون نسبته في الربح أعلى . وليس المقصود من هذه الصورة أن يقدم أحد الشركاء عروضاً تباع ويشترك بثمرتها^(١) ، ولا عروضاً تُقَوِّم بنقد^(٢) ، لتُحسب هذه القيمة حصة له في رأس المال ، لأن هذه الشركة تصبح بهذا شركة بالنقد ، لا شركة بآلة أو عقار أو ما شابه ذلك ، ولأنها تُصبح شركة في المال مع سائر الشركاء ، ولا يبقى العقار مملوكاً لصاحبه كما هو الحال في صورتنا موضوع البحث ، ففي الحالة الأولى تنتقل ملكية المال إلى الشركة ، ويصير لكل شريك حصة شائعة في هذا المال ، أما في حالتنا فلا تنتقل الملكية للشركة (لجميع الشركاء)^(٣) . فهي حصة للانتفاع ، لكي

(١) زكريا محمد الفالح القضاة ، السلم والمضاربة ، عمان : دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٨٤م ، ٢٠٣ .

(٢) زكريا محمد الفالح القضاة ، المرجع السابق ، ١٩٥ ؛ علي الخفيف ، الشركات في الفقه الإسلامي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ٣٦ ؛ عبد العزيز عزت الخياط ، الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (رسالة دكتوراه) ، عمان : وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ، ط ١ ، ١٣٩٠هـ (١٩٧١م) ، ١٠٩/١ ؛ عبد العظيم شرف الدين ، عقد المضاربة بين الشريعة والقانون ومدى صلاحيته للتطبيق في العمليات المصرفية المعاصرة ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ١ ، ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) ، ٥٧ ؛ إبراهيم فاضل الدبو ، شركة العنان في الفقه الإسلامي ، عمان : مكتبة الأقصى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) ، ٨٣ ؛ إبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ٥٦ وإبراهيم عبد الحميد ، شركة المضاربة (القراض) ، الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الموسوعة الفقهية (د . ت .) ، ٢٨ .

(٣) علي الخفيف ، مرجع سابق ، ٣٣ .

تنتفع الشركة بها ، لاحصة للتمليك^(١) . فالأولى بيع عين (مال) الشريك إلى الشركة ، والأخرى بيع المنفعة (إيجار) ، وهما مختلفتان . ففي الأولى تتحمل الشركة تبعة هلاك الحصة المقدمة ، وفي الأخرى يتحمل الشريك تبعة هذا الهلاك . « فإذا هلك الحصة فإنها تهلك على الشريك ، لا على الشركة ، وعلى الشريك أن يقدم حصة أخرى ، وإلا أُلزم بالخروج من الشركة »^(٢) ، لأن المال الذي قَدَّمه إلى الشركة ، ليشارك على أساسه في الربح لم يعد صالحاً لاستعمال الشركة ، فكيف يستحق الربح ؛ وهذا كالشيء المأجور إذا لم يعد صالحاً للانتفاع به . وكذلك للشركة أن تنتفع بهذه الحصة ، ولكن ليس لها أن تتصرف برقبته ، وليس لدائيتها أن ينفذوا عليها^(٣) .

وهذه الصورة تشبه الإجارة من حيث إن الحصة لا تنتقل ملكيتها

(١) أبو الطيب محمد شمس الدين الحق العظيم آبادي ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ، بيروت ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) ، ٢٥٩/٩ ؛ محمود بابللي ، الشركات التجارية ، دراسة مفصلة لنظام الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية ومقارنة بالشركات المعترف بها في الفقه الإسلامي (دون ناشر) ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) ، ٣٣-٣٤ ؛ علي حسن يونس ، الشركات التجارية ، القاهرة : دار الفكر العربي (د . ت) ، ٤٨-٤٩ ومحمد حسن الجبر ، القانون التجاري السعودي ، الرياض : جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م) ، ١٥٠ .

(٢) عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١/١٤٤ ؛ وقارن ١/١٩٩ وصالح بن زابن المرزوقي البقمي ، شركة المساهمة في النظام السعودي (رسالة دكتوراه) ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، ١٤٠٦ هـ ، ١٠٣-١٠٤ .

(٣) عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١/١٤٠-١٤١ ، صالح بن زابن المرزوقي البقمي ، مرجع سابق ، ١٠٥ وقارن شمس الدين السرخسي ، مرجع سابق ، ٢٣/٨٠ .

من الشريك إلى الشركة (مجموع الشركاء) ، وتشبه الشركة من حيث إن الشريك يشترك مع سائر الشركاء في الربح^(١) .

فالحصة إذا انتقلت ملكيتها إلى الشركة ، رد مثلها في نهاية المدة (عند التصفية) ، وذلك كالقرض ، من هذه الناحية ، تنتقل ملكيته من المقرض إلى المقرض (عقد من عقود التمليك) عند عقد القرض ، ويسترد المقرض مثله عند الوفاء ، إلا أن الفرق بين القرض والشركة أن القرض يكون ثابتاً في الذمة وحقه مقدم على حقوق الشركاء ، أما الشريك فله حق عيني على موجودات (أصول) الشركة ، ويزيد حقه بالربح وينقص بالخسارة ، أو بعبارة أخرى يزيد بزيادة الموجودات وينقص بنقصانها .

أما إذا لم تنتقل ملكيتها إلى الشركة ، فهي كالإجارة ، حيث يبقى الشيء المأجور ملكاً للمؤجر ، ويرد عينه عند نهاية مدة الإجارة ، ولذلك لا تصلح هذه الشركة إلا في الأموال القابلة للإجارة ، أما الأموال غير القابلة لها ، كالنقود والأطعمة وبعض السلع الأخرى فلا تصلح لذلك ، سواء كانت قابلة للقرض أو غير قابلة له . أعني بهذا أن هناك سلعاً لا تصلح للقرض ولا للإجارة كالأطعمة القيمة مثلاً .

(١) قارن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، القواعد النورانية الفقهية ، تحقيق محمد حامد الفقي ، بيروت : دار الندوة الجديدة (د . ت) ، ١٩٢ ؛ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، جمع محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، طبعة السعودية ، ١٣٩٨ هـ ، ٩٨/٢٩ ، ١٠٤ ، ١١٢ ، ١١٩ (أجرة الشيء ببعض الخارج منه) ؛ عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١٢٩/١-١٣٠ ؛ شمس الدين السرخسي ، مرجع سابق ، ١٢٣/٢٣-١٢٣ ، والإمام محمد بن إدريس الشافعي ، مرجع سابق ، ٢٣٩/٣ .

(٢-٢) موقع الصورة المبحوثة من صور الشركة بالعروض :

من المتفق عليه بين الفقهاء جواز الشركة بالنقود ، أما الشركة بالعروض ففيها خلاف بينهم ، ولدى كلامهم عن الشركة بالعروض ، ذكر بعضهم صوراً من هذه الشركة ، وذكر آخرون صوراً أخرى ، نشأ عن عدم جمعها وتمييزها بوضوح بعض الخلط والتشويش في فهم مراد الأئمة والفقهاء ، لدى بعض الكتاب المعاصرين .

وقد رأيت أنه لا بد من تمييز الصور التالية ، لفهم آراء الفقهاء في ضوئها بدقة :

١- خذ هذا العرضَ (مثلياً كان أو قيمياً) فَبِعْهُ ، فما خرج من ثمنه فهو رأس مالي في الشركة معك . هذه الصورة منعها المالكية^(١) ، وأجازها الحنفية^(٢) ، وبعض الحنابلة^(٣) ، والزيدية ، والإباضية في قول^(٤) .

-
- (١) لأن فيها شبهة الربا ، فكأنه قارضه على حصة في الربح بالإضافة إلى مبلغ معلوم يساوي أجره على بيع العروض ، فإذا دفع رب المال إلى العامل أجره صح . انظر : الإمام مالك ، الموطأ ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة : طبعة كتاب الشعب (د . ت) ، ٤٣١ ؛ علي الخفيف ، مرجع سابق ، ٦٨ ؛ زكريا محمد الفالح القضاة ، مرجع سابق ، ٢٠٤ . ويلحق بهذه الصورة لو قال له : ضارب بالدين الذي لي في ذمة فلان . قارن علي الخفيف ، مرجع سابق ، ٦٩ .
- (٢) شمس الدين السرخسي ، مرجع سابق ، ٣٦-٣٧ و ٣٨ ؛ علاء الدين الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، القاهرة : مطبعة الجمالية ، ١٣٢٨ هـ (١٩١٠ م) ٨٢/٦ وانظر : عبد العظيم شرف الدين ، مرجع سابق ، ٥٧ .
- (٣) منصور بن يونس البهوتي ، كشف القناع عن متن الإقناع ، بتعليق هلال مصليحي ، الرياض : مكتبة النصر الحديثة (د . ت) ، ٥١٢/٣ .
- (٤) زكريا محمد الفالح القضاة ، مرجع سابق ، ٢٠٣ .

٢- خذ هذا العَرَض (مثلياً كان أو قيمياً)^(١) ، فقوِّمه واجعله رأس مالي . أجازته ابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، والإباضية ، ورواية عند الحنابلة^(٢) . ويجوز عند الحنفية بالحيلة ، حيث يبيع الشريك نصف عروضه بنصف عروض الآخر ، فيصبحان شريكين بالعروض^(٣) . والحقيقة أن ما جاز بالحيلة فجوازه دونها أولى ، لأنه أقل كلفة وجهداً .

والفرق بين الصورة الأولى والثانية ، أن الثانية فيها بيع العرض إلى الشركة ، بخلاف الأولى فهي بيع العرض إلى الغير .

٣- خذ هذا العرض (المِثْلِيَّ) فَبِعْهُ واشترِ بـشمنه وَبِعْ ، فإذا فرغت فابتع لي مثله ، فإن فضل شيء فإنه بيني وبينك . منعه الإمام مالك

(١) المال المثلي : « هو ما تماثلت آحاده أو أجزاؤه بحيث يمكن أن يقوم بعضها مقام بعض دون فرق يعتد به » . والمال القيمي هو : « ما تفاوتت أفرادها فلا يقوم بعضها مقام بعض فلا فرق » . فالمال المثلي كالنقود والقمح والشعير والتمر والملح ، فإذا قلنا : عرض مثلي ، خرجت النقود . والمال القيمي هو : كالأرض ، والشجر ، والدور والحوانيت . انظر في هذا التعريف وفي فوائد التفرقة بين المثلي والقيمي : مصطفى الزرقاء ، المدخل الفقهي العام ، ط ٦ ، (دون تاريخ ودون ناشر) ، ٣/ ١٣٠-١٤٠ .

(٢) عبد الله بن قدامة ، المغني ، الرياض : مكتبة الرياض الحديثة ، ١٤٠١هـ (١٩٨١م) ، ١٣/٥ ؛ عبد العظيم شرف الدين ، مرجع سابق ، ٥٩ وذكريا محمد الفالح القضاة ، مرجع سابق ، ١٩٨ .

(٣) شمس الدين السرخسي ، مرجع سابق ، ١١/ ١٧٩ ؛ إبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ٥٨ ؛ وذكر تقي الدين الحصني (وهو شافعي المذهب) ، مرجع سابق ، ١/ ٥٣٤ ، مثل هذه الحيلة ، وكذلك ذكر : محمد ابن القيم (وهو حنبلي) ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط ١ ، ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م) ، ٣/ ٣٦٩ .

وأجازه ابن أبي ليلى والإباضية في قول^(١) . من البدهي أن ذلك لا يمكن في السلع القيمة ، لأنه لا يمكن الرجوع بمثلها ، إذ ليست من ذوات الأمثال .

٤- خذ هذا العرض (القيمي) انتفع به ، على حصة من الربح بنسبة كذا ، وتعيد إلي عينه . هذه الصورة أجازها على الخصوص الحنابلة والشيعة الزيدية^(٢) .

هذه الصورة الأخيرة هي موضع بحثنا هذا (مشاركة المال الاستعمالي أو الأصل الثابت) ، وأشير هنا إلى أنه ليس من غرضي استقصاء المذاهب الميحية للصور الأخرى والممانعة منها ، إنما اكتفيت بذكر ما تيسر لي منها .

(٣-٢) التنبيه على بعض الأخطاء الواقعة في الموضوع :

قلنا إنه بسبب عدم التمييز الواضح بين صور الشركة في العروض عند الفقهاء ، وقع بعض المعاصرين في الخطأ في فهم مرادهم ، ففهم عنهم شيئاً خاطئاً ، ونقدتهم فيه ، فصار نقداً لفهمه ، لا نقداً لرأي الفقيه .

وهاك مثالين :

١- ذكر بعض الباحثين^(٣) على سبيل المثال أن تفريق الشافعية في

(١) الإمام مالك ، الموطأ ، مرجع سابق ، ٤٣١ ؛ عبد العظيم شرف الدين ، مرجع سابق ، ٥٨ و زكريا محمد فالح القضاة ، مرجع سابق ، ٢٠٠-٢٠٢ .

(٢) عبد الله بن قدامة ، مرجع سابق ، ٩/٥ ؛ شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي ، الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ، الطائف : مكتبة المؤيد ، ط ٢ ، (د . ت) ، ١٠/٤ و صالح بن زابن المرزوقي البقمي ، مرجع سابق ، ١٢٢ .

(٣) عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١١٢/١ ؛ صالح بن زابن المرزوقي =

مجال العروض بين المثلي وغيره لا معنى له ، فإذا جازت الشركة في المثلي جازت في غيره ، وهم يريدون إثبات جواز الشركة بالعروض مقومة ، والشافعية يتحدثون عن الشركة بالعروض المثلية إذا أريد أن لا تقوّم ، بل يسترد الشريك مثلها عند التصفية .

٢- ذكر بعض الباحثين أيضاً^(١) أن الحصة العينية ، إذا كانت مقدمة إلى الشركة على سبيل التملك ، فإنها تشبه البيع وليست بيعاً ، « لأن الشريك لا يقدم الحصة مقابل ثمن ، وإنما مقابل الاشتراك في الشركة ، وهو الحصول على الربح » .

والحق أنه يقدم حصة في الشركة ثمنها قيمة التقويم ، ومن الخطأ أن يقال إن الحصة مقدمة في مقابل الاشتراك في الربح ، بل الصحيح أنها مقدمة في مقابل ثمن تحتسبه الشركة مقابلاً للحصة المقدمة ، وحصلتها في الربح هي في مقابل نماء المال ، لا في مقابل أصله وهو الثمن ، فهذه الحصة أشبه بالبيع ، خلافاً للكاتب ، ووفقاً للمادة ٥١١ من القانون المدني المصري ، و٤٧٩ من القانون السوري ، و٥٠٢ من القانون الليبي ، و٦٣١ من القانون العراقي ، و٨٦١ من القانون اللبناني^(٢) ، لأن الشريك بدل أن يبيع إلى الغير ، ما يملك من أعيان بالنقد ، ثم يقدم هذه النقود حصة في الشركة ، يبيع أعيانه إلى الشركة مباشرة ، وهذا لا بأس به إن شاء الله ، ولا سيما إذا كانت هذه

= البقي ، مرجع سابق ، ١٠٩ ومحمد الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م) ، ٢/٢١٣ .

(١) عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١٣٩ .

(٢) المرجع السابق ، ١/١٤٤ .

الأعيان تهم الشركة ، لأنها تتعامل بها (تدخل في أصولها المتداولة) ، أو تحتاج إليها في العمل (تدخل في أصولها الثابتة أو في المواد الأولية) ، فيتم تقويمها بقيمة معينة ، تعتبر ثمناً لها ، على تقدير أن الشركة تدفع الثمن إلى الشريك ، ثم يدفعه الشريك إلى الشركة^(١) . فالحصة العينية هنا تحولت بالتقويم إلى حصة نقدية ، وتحولت من حصة مفرزة يملكها الشريك ، إلى حصة شائعة تملكها الشركة أو مجموع الشركاء ، أي سواء اعتبرنا أن للشركة شخصية معنوية أو لا ، فهما ملكيتان مختلفتان في الشرع وفي القانون^(٢) .

(١) هذا أفضل من بيع العروض إلى الغير ، ثم شراء الشركة لها أو لمثلها من الغير ، لما يترتب على ذلك من تكلفة زائدة . فقد سئل ابن تيمية (شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ٢٩ / ٣٠٠-٣٠١) عن رجل باع قمحاً بثمن مؤجل فلما حل الأجل ، لم يكن عند المدين إلا قمح ، فهل له أن يأخذ منه قمحاً؟ فأجاب : نعم يجوز له . وليس ذلك رباً عند فقهاء جمهور العلماء ، كأبي حنيفة والشافعي وطائفة من أصحاب أحمد . ثم بين أن هذا أفضل من أن يكلفه بيع قمحه لسداد الثمن بالنقد ، لما في ذلك من تطويل وكلفة . وقد بين ابن تيمية وابن القيم وغيرهما أن مثل هذا قد يقرب من حيلة غير مرغوبة ، وفي الحيل شكليات لا يمكن أن يأتي الشرع بجوازها ، دون جواز ما قصدت إليه دونها .

وأقطع أن المقصود بالربا في كلام ابن تيمية هو ربا النساء في البيوع ، إذ يدفع له قمحاً مثل قمحه ، ولا أقطع بجواز أن يزيده على قمحه ، وربما يجوز لأنه غير مشروط وقت البيع ، ولأنه يمثل الزيادة التي كانت مقدرة في الثمن لقاء الأجل ، لا سيما إذا كانت في حدود التراضي والاعتدال بما لا يتجاوز كلفة بيع القمح لتسديد الثمن .

(٢) قارن عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١٤٠ / ١ والسيد علي السيد ، الحصة بالعمل بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) ، ٢٦٣-٢٦٤ .

(٤٢) مكان الصورة موضع البحث من الشركات المسماة وغير المسماة:

بحث الفقهاء أنواعاً مختلفة من شركة العقد^(١) :

فالمساقاة شركة في الثمار ؛

والمزارعة شركة في الزرع (الحب) ؛

والمغارسة^(٢) شركة في الغراس ؛

والمضاربة شركة في الربح ؛

والأموال شركة في المال والربح .

والأعمال (الأبدان) شركة في العمل والكسب ، والكسب هنا يطابق الربح ، لأن مصاريف كل شريك (الخاصة بعمله وماله) تقع عليه ، وليست هناك مصاريف مشتركة .

(١) الشركة في الفقه نوعان : شركة ملك ، وشركة عقد . وشركة الملك ضربان : شركة جبرية ، وشركة اختيارية . فإذا كانت اختيارية دخلت في شركة العقد . انظر علي الخفيف ، مرجع سابق ، ص ٦ و ١٩ ؛ عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ٣٥ / ١ ، ٣٨ و ٤١ وإبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٢) القاسم بن سلام أبو عبيد ، الأموال ، تحقيق محمد خليل هراس ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، بيروت والقاهرة : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) ، ٩٥ ؛ شمس الدين السرخسي ، مرجع سابق ، ٨٨ / ٢٣ ؛ محمد بن جزي ، القوانين الفقهية ، بيروت : دار القلم (د . ت) ، ١٨٥ ؛ محمد بن إبراهيم ، الحيل الفقهية في المعاملات المالية ، تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ م ، ٣٢٢ ؛ جمال الدين العياشي ، المعاملات المالية في الإسلام ، تونس ، ط ١ ، ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) ، ٦٥ ، وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ، دمشق : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) ، ٦٥٠ / ٥ .

والوجوه شركة في المال (المشتري نسيئة) وربحه^(١) .

ويختلف بعض الفقهاء حول بعض هذه الصور ، هل هي شركة أم لا^(٢) ، والصواب أنها جميعاً من الشركات بوجه من الوجوه ، وإن كان بعضها أقوى من بعض ، فالشركة في المال والربح لعلها أقوى من مجرد الشركة بالربح ، والشركة في الربح والخسارة أقوى من مجرد الشركة في الربح فقط^(٣) .

ولا ريب أن بعض هذه الصور له شبه بالإجارة أيضاً ، كالعامل في المضاربة يعتبر شريكاً في الربح ، فهو من هذه الناحية شريك بلا ريب ، ولكن اشتراكه في الربح فقط دون الخسارة ، يجعله شبيهاً أيضاً بالأجير ، فهو أجير بحصة من الربح ، وهذا هو سر الخلاف بين الفقهاء حول المضاربة هل هي مستثناة من الإجارة جازت على خلاف القياس ، أي هي إجارة بمبلغ متغير (مجهول) ، أم هي شركة حيث العامل يخسر عمله ، إذا لم تربح الشركة شيئاً أو خسرت .

(١) عبد الله بن قدامة ، مرجع سابق ، ٣٢/٥ ؛ كمال الدين محمد بن الهمام ، شرح فتح القدير على الهداية ، القاهرة : مكتبة البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ (١٩٧٠ م) ، ١٨٩/٦ ، سليم رستم باز ، شرح مجلة الأحكام العدلية ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ط ٣ (د . ت) ، المواد ١٤٠٠-١٤٠٣ هـ ؛ عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١٠/٢ و زكريا محمد الفالح القضاة ، مرجع سابق ، ١٧٤ .

(٢) علاء الدين الكاساني ، مرجع سابق ، ٦٩/٦ و ٨٦ ؛ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ٥٠٦/٢٠ ؛ محمد بن القيم ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، مرجع سابق ، ٣٨٤/١ ؛ وعبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ٩/٢ و زكريا محمد الفالح القضاة ، مرجع سابق ، ١٧٢-١٧١ .

(٣) قارن شمس الدين السرخسي ، مرجع سابق ، ١٦٢/١١ .

وقد بدا لي أثناء البحث أن هناك صوراً أخرى من الشركة يذكرها الفقهاء بمناسبة كلامهم عن الشركات ، أو عن الجعالة^(١) ، ولا تدخل مباشرة في واحدة من الشركات المسماة أعلاه . أذكر منها الصور التالية :

- ١- اطحن لي هذا القمح بثلاث الطحين^(٢) .
- ٢- اخبز لي هذا العجين ولك ربع الخبز^(٣) .
- ٣- اقطف لي هذا الثمر ولك عُشره^(٣) .
- ٤- اصطد بشبكتي ، والصيد بيننا^(٤) .
- ٥- خذ دابتي اعمل عليها في الحمل والركوب ولك نصف

(١) انظر : رفيق المصري ، الجعالة ونظرية الأجر في الاقتصاد الإسلامي ، مجلة حضارة الإسلام ، العددان ٤ و ٥ ، دمشق (١٤٠٠هـ) وخالد رشيد الجميلي ، الجعالة وأحكامها في الشريعة الإسلامية والقانون : نظرية الوعد بالمكافأة (رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة) ، بغداد : دار الحرية (١٩٧٩م) ، ٩٤ .

(٢) شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ١١٤/٣٠ و ١٢٤ .

(٣) المرجع السابق ، ١٢٤/٣٠ ؛ محمد بن القيم ، إغائة اللهفان من مزايد الشيطان ، تحقيق محمد حامد الفقي ، القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ (١٩٣٩م) ، ٤٠-٤٥ ؛ محمد بن القيم ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، مرجع سابق ، ٣٨٥/١ ؛ علي بن عبد السلام التسولي ، مرجع سابق ، ١٨٨/٢ ؛ الإمام مالك ، المدونة الكبرى ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) ، ٣/٣٩٠-٣٩١ و ٤٢٠ ؛ محمد بن رشد ، المقدمات ، بيروت : دار صادر (د . ت) ، ٦٣٢/٢٢ والخرشي على مختصر سيدي خليل ، بيروت : دار صادر (د . ت) ، ٦٢/٧ .

(٤) شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ١١٤/٣٠ وخالد رشيد الجميلي ، مرجع سابق ، ١١١ .

الكسب^(١) . أو خذ دابتي واحمل عليها بجزء من درّها (لبنها)
ونسلمها^(٢) .

٦- اشترك أحدهما بطائر ذكر ، والآخر بطائر أنثى ، كالحمام
مثلاً ، وزاوجا بين الطيرين ، على أن تكون الفراخ بينهما ، وعلى كل
منهما نفقة طائره ، وضمانه إذا هلك^(٣) .

فهذه الصور (الخلافة) وجدت أنها لا تدخل في المضاربة ، ولا
في الأبدان ، ولا في غيرها من الشركات المسماة عند الفقهاء ، إلا
أنها يمكن أن تدخل في الشركات الجائزة بطريق القياس ، فالصور
الثلاثة الأولى تقاس على عامل المساقاة ، فكأنه يقول : استقر لي
شجري بثلاث الثمر أو رבעه ، أو على عامل المزارعة فكأنه يقول :
ازرع لي بثلاث المحصول أو رבעه . والصورة الرابعة والخامسة تقاس
على رب الأرض في المزارعة ، فكأنه يقول له : خذ أرضي ازرعها
ولك نصف الناتج . والصورة السادسة لها شبه بشركة الأموال حيث
قدم كل منهما مالاً ، ولها شبه بالمزارعة حيث يبقى رب المال مالكاً
لماله وضامناً له ، ولها شبه بشركة الأبدان حيث يمكن أن يعمل كل
شريك بآلاته وأدواته ، ولها شبه بالإجارة حيث إن كل شريك يقدم في
الشركة منفعة ماله ، لا عين ماله ، ويكون أجره حصة من الفراخ .

وقد وجدت بالتأمل أن كثيراً من هذه الصور المذكورة غير الداخلة
مباشرة في الشركات الفقهية المسماة تعود إلى إجارة أشخاص (عقود
عمل) بحصة من الناتج أو الربح (كالصور الثلاث الأولى

(١) عبد الله بن قدامة ، مرجع سابق ، ٨/٥ .

(٢) شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ١١٤/٣٠ .

(٣) إبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ١١٠ .

وأمثالها) ، أو إلى إجارة أشياء بحصة من الناتج أو الربح (كالصورة الرابعة وأمثالها) ، أو إلى إجارة مركبة منهما معاً ، فالصورة الخامسة فيها إجارة الدابة إلى العامل بحصة من الكسب ، أو إجارة العامل إلى رب الدابة بحصة من الكسب ، وكذلك الصورة السادسة ، ليست إلا شركة منافع ، أي إجارة الشريك الأول طائره الذكر إلى شريكه ، وإجارة الشريك الآخر طائره الأنثى إلى شريكه ، وكل منهما يعمل في الشركة بيدنه وماله ، فهي بهذه الصورة يمكن أن تدخل مباشرة في شركة الأبدان ، حيث يشترك اثنان بيدنهما ومالهما^(١) . وقد ذكرت هذه الصورة من بين صور الشركات غير المسماة ، لأن العمل خفي فيها ، لم يصرح به ، مع أنه لا بد من تقديره .

وهذه الشركات هي شركات في الناتج ، سواء كان هذا الناتج لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج ، وسواء كان العمل في الزراعة أو الحرف أو الصناعة أو الحمل أو النقل .

* * *

(١) ففي شركة الأبدان يشترك الشركاء في الكسب ، دون المصاريف ، فتبقى مصاريف كل شريك ، على حانوته وأدواته ، عليه . انظر : إبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ٦٤-٦٥ وعلي الخفيف ، مرجع سابق ، ص ١٠١-١٠٢ .